تفقد مراكز استلام الحبوب ومشاريع سكن متضرري الزلزال في حلب

عرنوس: نأمل أن تصل كميات القمح المسلّمة إلى مليون طن.. ومطحنة سلحب في الخدمة خلال ١٠ أيام

الوطن

قام رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس بجولة تفقدية على عمليات نقل واستلام الحبوب في المراكز المعتمدة في عدة محافظات والبداية كانت في محافظة حماة التي أكد منها تسهيل عمليات النقل وتسريع أعمال الاستلام لتوفير الوقت والجهد على الفلاح.

عرنوس أشار خلال الجولة إلى ضرورة تسخير كل إمكانيات المحافظة لتساهم في تحقيق موسم مميز يدعم الاقتصاد الوطني، لافتاً إلى أن تقديرات إنتاج القمح في محافظة حماة لهذا الموسم تبلغ أكثر من ٣٥٠ ألف طن، وهذه الكمية مبشرة بموسم خيرة من هذه الغلة الإستراتيجية.

ولفت رئيس مجلس الوزراء خلال الجولة على مراكز الحبوب في سلحب والسقيلبية ومحردة إلى أن عمليات استلام الأقماح تسير بشكل جيد وفق ما هو مخطط له، مؤكداً أن الحكومة قدمت ما تستطيع تقديمه دعماً لموسم القمح.

وأضاف: إن جولته في حماة بينت أن أغلبية الأقماح المستلمة بنوعية ومواصفات جيدة من الدرجات الأولى والثانية والثالثة ونادراً ما توجد الدرجة الرابعة، مؤكداً أن الحكومة ستكون داعمة للفلاحين وإلى جانبهم في تسديد قيم محاصيلهم مباشرة وفور عملية تسليمها للمراكز، في حال كانت قيمة المحصول ٥٠ مليون ليرة سورية وما دون، وفي حال زادت على ذلك يستلم الفلاح الدفعة الثانية من قيمة محصوله في الأسبوع الثاني، داعياً إلى أن تكون عمليات استلام المحصول ميسرة.

وأعرب المهندس عرنوس عن أمله بأن يبلغ إجمالي كميات الأقماح المستلمة هذا الموسم في جميع المحافظات مليون طن، مشيراً إلى السعي لتوريد الأقماح من جميع المناطق، وتسخير كل الإمكانيات لتسهيل تسويق محصول القمح لمراكز المؤسسة السورية للحبوب لأن القمح غذاء كل السوريين.

وفيما يتعلق بمشروع مطحنة سلحب التي شملتها الجولة، أشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن المطحنة إنجاز مهم للمنطقة بشكل خاص ولمحافظة حماة بشكل عام في تحقيق الاكتفاء الذاتي في عمليات طحن الحبوب، لافتاً إلى أن المطحنة جاهزة للعمل والإنتاج وحالياً تجري عملية تأهيل الموقع العام وتأمين التغذية الكهربائية المستمرة لها من دون انقطاع، وخلال مدة ١٠ أيام مع قرب الانتهاء من استلام القمح من الفلاحين سيتم وضع المطحنة في الخدمة، وستنتج نوعية دقيق ممتازة، وستكون رديفاً لباقي المطاحن في تأمين الدقيق واستقرار الأمن الغذائي في محافظة حماة بشكل خاص وسورية بشكل عام.

كما تفقد عرنوس في جولته عمليات تسويق محصول القمح في مركز استلام الحبوب في كفر جوم بريف حلب الغربي الذي تبلغ الطاقة الاستيعابية له ١٢ ألف طن من القمح، كما تفقد مركز حبوب خان شيخون بريف إدلب المحرر.

وفي تصريح للصحفيين قال عرنوس خلال اطلاعه على مراحل العمل في مركز استلام الحبوب في كفر جوم وآلية استلام الحبوب من الفلاحين وتفريغها في الصوبميعات المعدنية إن الحكومة منحت لهذا المحصول الأهمية المطلقة محاولة بكل الوسائل المتاحة تأمين الأسمدة بكميات كبيرة والمحروقات بنسبة ٩٠ بالمئة على امتداد المحافظات السورية بالتوازي مع الرقابة والمتابعة اللازمة.

وأضاف المهندس عرنوس: إن الموسم أتى بذروة إنتاجه ويتم استلامه من الفلاحين بيسر ورقابة ونطمح للانطلاق من هذا الموسم إلى ما هو أكبر خلال الفترات القادمة بتضافر جهود كل المفاصل المعنية بهذا الخصوص.

وخلال اطلاعه على سير عمليات تسويق محصول القمح في مركز حبوب خان شيخون بريف إدلب المحرر أكد عرنوس في تصريح للصحفيين ضرورة تسخير كل الإمكانيات لتسهيل نقل الحبوب وتأمين مراكز التسويق لدى المؤسسة السورية للحبوب، مشيراً إلى أن محافظة إدلب تحتل موقعاً متميزاً على خريطة إنتاج القمح في سورية، والحكومة تدعم موسم القمح وتقدم كل ما تستطيع تقديمه لاستعادة المكانة المعهودة لهذا المحصول من ناحية التوسع بزراعته ورفع كميات الإنتاج ودعم المنتجين والفلاحين وتقديم كل التسهيلات اللازمة لهم بهذا الخصوص.

وفي سياق متصل تابع رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس جولته بالاطلاع على مراحل العمل في مشروع سكن المستحقين من متضرري الزلزال في حي الحيرية بحلب حيث يتضمن المشروع بناء ٤ محاضر على مساحة ٢٥٦٠٠ متر مربع، ويضم كل محضر ١٠ طوابق وقبواً بواقع ٣٢٠ شقة سكنية وبكلفة إجمالية ٦٦,٦ مليار ليرة سورية، حيث يتم حالياً ترحيل الأنقاض وأعمال الحفر والوصول إلى منسوب التأسيس تمهيداً للمباشرة بالتنفيذ.

كما اطلع عرنوس على مراحل العمل في مشروع سكن المستحقين من متضرري الزلزال في ضاحية المعصرانية شرق مدينة حلب، ويتألف المشروع من أربعة محاضر يتم بناؤها على مساحة ٦٨ هكتاراً، وتتألف من ١٢٠ مسكناً تتراوح مساحتها بين ٦٥-٩٠ متراً مربعاً وبقيمة إجمالية ١٨,٦ مليار ليرة سورية.

كما اطلع عرنوس في جولته على مراحل العمل في مشروع مساكن مسبقة الصنع للمتضررين في منطقة جبرين شرق مدينة حلب، حيث يبلغ عدد المساكن التي يتم تجهيزها في الموقع ٣٣٢ مسكناً، تم تجهيز ٢٠٠ منها.

وفي نهاية جولته الخدمية في حلب تفقد أعمال الترميم والتأهيل في الجامع الأموي القديمة شملت أسواق الحدادين – الحبال – السقطية ٢ – والنسوان.

سجل وطني للثروة الحيوانية

أرقام إلكترونية والبداية من الأبقار والهدف حصر الأعداد الدقيقة ورصد حركتها

جلنار العلي

اتجهت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مؤخراً نحو مشروع إحصاء الثروة الحيوانية بواسطة الترقيم، وذلك لإدارة عملية توزيع الدعم لرؤوس القطعان وتحديد الاحتياجات العلفية.

وحول ذلك، بيّن مدير مشروع تطوير الثروة الحيوانية في وزارة الزراعة الدكتور أيهم علي في تصريح لـ«الوطن»، أن هذا المشروع يهدف إلى تصويب الرقم الإحصائي وحصر العدد الدقيق لقطيع الثروة الحيوانية في سورية ومعرفة أماكن توزعها على مستوى المحافظات ككل والمناطق والقرى، لرصد حركتها وبناء سجل وطني للقطيع لتحديد الخدمات التي تقدمها الوزارة لمربي الثروة الحيوانية، علماً أن هذه الخدمات هي التلقيح الاصطناعي الذي تقوم به مديرية الإنتاج الحيواني والتحصين الوقائي الذي تقوم به مديرية الصحة الحيوانية، إضافة إلى المقن العلفي الذي يتم توزيعه على المربين، معتبراً أن هذه العملية تؤدي إلى تنظيم قطاع الثروة الحيوانية وتحديد الاحتياجات الفعلية، وتحقيق العدالة بتقديم الخدمات، ناهيك عن إلغاء حالات الهدر، والحد من الفساد، إضافة إلى تحديد العدد الدقيق لرؤوس الثروة الحيوانية التي يتم تهريبها خارج القطر.

وتابع: «وبأتي هذا المشروع لتقييم عملنا ومعرفة نقاط الخلل فيه لتصحيحه، ونطمح في المستقبل أن يكون لكل رأس من قطعان الثروة الحيوانية سجل خاص به لدى الوزارة، ولكن بدأنا حالياً بترقيم قطاع إناث الأبقار فقط، لنتطلق فيما بعد إلى باقي قطيع الأبقار، فالأغنام والعجول وهكذا».

وحول آلية الترقيم، أوضح علي أنه تم تشكيل لجنة مركزية في الوزارة برئاسة وزير الزراعة تضم معاونه ومديري الإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية ومشروع تطوير الثروة الحيوانية والتخطيط والتعاون الدولي، وتكون مهمة هذه اللجنة التواصل مع اللجان الفرعية الموجودة في المحافظات، لتحديد وتأمين الاحتياجات الكلية للمحافظات من أرقام ومرقمات وسجلات وغير ذلك من الأمور، إضافة إلى متابعة تنفيذ عمليات الترقيم والتسجيل، وإدارة وتشغيل قاعدة البيانات، وتحديد التعويضات المالية للحلقات العمل، كما يقع على عاتقها وضع خطط لتدريب الفنيين وتحديد مسؤولياتهم وصلاحياتهم، وبحث المعوقات والمشاكل التي قد تتعرض لها عملية الترقيم ليصار إلى معالجتها سواء داخل الوزارة أم بالتعاون مع جهات أخرى خارج الوزارة.

وأشار الدكتور علي إلى أنه من خلال هذه اللجنة المركزية سيتم تشكيل لجان فرعية بالمحافظات تعمل بذات الأسلوب برئاسة مدير الزراعة في كل محافظة، لتكون مهامها التواصل مع اللجنة المركزية لتحديد احتياجات المحافظة من الأرقام والمرقمات، والقيام بعمليات الإدخال حيث يعمل على الأرض شخص فني يقوم بتعليق الرقم الإلكتروني ثم يدونه ضمن سجل يتضمن نوع الحيوان والمحافظة والمنطقة واسم المربي، ليتم الإدخال على مستوى المنطقة لتنتقل تلقائياً إلى قاعدة البيانات المركزية الموجودة في وزارة الزراعة، فيتمكن كل شخص باللجنة المركزية حسب موقع عمله من الاطلاع على الخدمات المقدمة.

ولفت علي إلى وجود ٧٥٨٠٠ رقم إلكتروني وسبعة قوارئ لدى مستودعات المشروع، ويجري حالياً التعاقد على ٧٠ ألف رقم جديد إضافة إلى سبعة قوارئ أخرى، مؤكداً أن العمل بعملية الترقيم يجري على قدم وساق خلال الفترة الحالية.

اقتراحات جريئة لتحريك الاقتصاد السوري «الحلقة الأولى»

زيادة الإنتاج - رفع الأجور - احتواء التضخم - تخفيف المعاناة على المواطنين

توجيه الاستثمار نحو الاقتصاد الإنتاجي وتجميد مشروع «ماروتا سيتي» وإلغاء «باسيليا سيتي»

بقلم الدكتور نبيل سكر

أربعة مرتكزات، يشرحها ويقدمها الباحث الاقتصادي السوري نبيل سكر كإستراتيجية تهدف إلى تحريك الاقتصاد والتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة على المدى القصير، بعد سنوات من الحرب والعقوبات الاقتصادية وانقسام البلاد الذي أدى إلى تدني الوضع الاقتصادي والمعيشي في كل أنحاء البلاد، والتي فاقمها أيضاً الزلزال الأخير.

المرتكزات الأربعة التي اشترط سكر تنفيذها بالوقت ذاته، جاءت على رأسها زيادة الإنتاج لخلق قنوات استثمارية إنتاجية جديدة، مقترحاً الاستفادة من تجربة الدنمارك الناجحة في ثمانينيات القرن الماضي، مؤكداً أن الحكومة الحالية لا تريد الاعتراف بعمق الأزمة، ولا العودة لخطة التعافي الاقتصادي التي وضعتها حكومة سابقة وتم إخفاؤها في الأدراج.

كذلك ركز سكر على الصناعة بشقيها العام والخاص، فقد طالب بإعطاء القطاع العام المزيد من الاستقلالية في القرار، والإفساح للإعلام ومجلس الشعب والمجتمع المدني للتدقيق في أدائه، أما أبرز ما طالب به القطاع الصناعي الخاص فكان وقف احتكارات وتحالفات مؤسساته الكبيرة مع الأقوياء في السلطة.

الخبير سكر خص صحيفة «الوطن» باستراتيجيته التي سننشرها على جزأين.

حرب وفساد وزلزال

أدت اثنتا عشرة سنة من الحرب الداخلية والعقوبات الاقتصادية وانقسام البلاد والمؤسسات وتدخل الدول الأجنبية في شؤونها الداخلية، إلى تدني الوضع الاقتصادي والمعيشي في كل أنحاء البلاد، متمثلاً بتدني الإنتاج والدخول وزيادة البطالة وندرة السلع الأساسية والمشتقات النفطية وارتفاع أسعارها، ما أدى بدوره إلى تدني الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من النصف وإلى زيادة البطالة والفقر وتزايد الفروقات بين الطبقات، فضلاً عن زيادة الفساد والتهريب بالاتجاهين. وقد زاد الزلزال الأخير الذي ضرب البلاد في شباط من هذا العام (٢٠٢٣) من الأعباء المادية والبشرية على الدولة وزاد من معاناة المجتمع إلى حد كبير.

وقد عجزت الحكومات المتعاقبة خلال الأزمة عن مواجهة تبعاتها المتعددة وعن إعداد إستراتيجية متكاملة للتعامل معها، نظراً لعمق الأزمة وتشعبها من جهة، ولضعف الإدارة والمعرفة ولتدخل المصالح في سياساتها من جهة أخرى. وقد كانت واحدة من الحكومات السابقة قد أعدت في الفترة ما بين ٢٠١٧ و٢٠٢٠ خطة تعاف اقتصادي وإعادة إعمار وإصلاح، أصدرتها بقانون تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٨، ولكن الخطة تم إخفاؤها في الأدراج منذ ذلك الحين.

والحكومة اليوم تريد الإصلاح، ولكنها لا تريد العودة إلى الخطة أعلاه، ولا تريد الاعتراف رسمياً بعمق الأزمة، وهي لا تنشر المعلومات الدقيقة حولها حتى لا توقظ مخاوف المواطنين، كما أنها لم تشكل خلية أزمة ولم تعد خريطة طريق لمعالجتها بشكل موضوعي وبمشاركة القطاع الخاص والمصارف والجهاز الإداري للدولة، متبعة بدلاً من ذلك سياسات مالية ونقدية وتجارية تقليدية غير واضحة الأولويات، وكأننا لسنا في أزمة، ولكنها قامت بإجراءات لاحتواء تدهور سوق الصرف ولترميم ما يمكن ترميمه من البنى التحتية ضمن الإمكانيات المالية المتوفرة.

وتتضمن الصفحات أدناه عناوين لإستراتيجية تهدف إلى تحريك الاقتصاد في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وإلى التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة على المدى القصير، تاركين مقترحات حل الأزمة على المدى المتوسط والبعيد إلى ما بعد التوافق السياسي الداخلي وعودة الاستقرار وتوحيد البلاد، وخروج القوات الأجنبية والميليشيات منها، وإلغاء العقوبات الاقتصادية والسياسية المفروضة عليها.

أربعة مرتكزات

تركز الإستراتيجية المقترحة على أربعة مرتكزات رئيسية، أولها زيادة الإنتاج على حساب الاستيراد، وثانيها رفع الدخول والأجور بدلاً من تجميدها، وثالثها احتواء التضخم كأولوية تسبق أولوية تثبيت سعر الصرف، ورابعها تخفيف المعاناة على المواطنين، وتشكل هذه المرتكزات الأربعة مكونات ما يسمى التعافي المبكر، الذي سيسبق عملية إعادة الإعمار وسيستمر معها.

فزيادة الإنتاج تزيد من العرض في السوق، ورفع الدخول والأجور يعزز الطلب على الإنتاج، كما أن احتواء التضخم يخفف من المعاناة من جهة، وسيؤدي إلى تحييد أثر رفع الدخول والأجور على القوة الشرائية للمواطن من جهة أخرى. أما المرتكز الرابع، تخفيف المعاناة، فهو لمواجهة تزايد الفقر والتدهور الصحي للمواطن والسعي لتعزيز التصالح الاجتماعي، ولمنع الزيادة الإنتاجية من أن تتحول إلى ظهور الاحتكارات.

ولكن من المهم أن يتم تنفيذ المرتكزات الأربعة بالوقت نفسه، من دون تأخر أي منها عن المرتكزات الأخرى. ومن المهم أن تبادر الحكومة إلى تحمل مسؤولياتها، بدلاً من الرجوع دائماً إلى الجهات الوصائية، كما العمل على إعادة بناء مؤسساتها التي أرهقتها الحرب والعقوبات.

زيادة الإنتاج

في سعينا لزيادة الإنتاج، وهو المرتكز الرئيسي، علينا إعطاء الأولوية لقطاعي الصناعة والزراعة على حساب قطاعي التجارة والسياحة، مع تأهيل قطاع التعليم والصحة. وسنتبع زيادة الإنتاج في المجال لزيادة العمالة التي ستخفف من المعاناة ولتعزيز التصدير الذي سيخفف الضغط على سعر الصرف، وبالنسبة لقطاع الصناعة علينا إعطاء الأولوية لصناعات الطاقة المتجددة والري الحديث، كما لصناعاتنا التقليدية النسيجية والغذائية المعتمدة على المواد الأولية المحلية، وكذلك صناعة الأدوية، كما علينا تعزيز التنافسية وحماية الصناعة من المنافسة الخارجية إلى أن تقف على قدميها من جديد، وتعزيز دور المدن الصناعية الأربع وتوفير حوامل الطاقة لها. فضلاً عن زيادة اعتماد الصناعة على الاقتصاد الرقمي، والسعي للارتقاء التكنولوجي من خلال البحث والتطوير (R&D).

الأمن الغذائي

وبالنسبة لقطاع الزراعة علينا وبالسرعة القصوى السعي لتأمين الأمن الغذائي من خلال كل من تعزيز إنتاج القمح والثروة الحيوانية، وإصلاح الأراضي التي خرجت من الزراعة خلال الأزمة، وتخفيض كلفة الإنتاج، وتوفير مستلزمات الإنتاج من بذور وأدوية وسماد، وتوفير التمويل والطاقة، واعتماد تقنيات الري الحديث. ولا شك أن اعتماد هذه الإجراءات ستمكن من تخفيض الدعم المباشر وغير المباشر الذي تقدمه الحكومة للمزارعين، والذي يحملها أعباء كبيرة.

ولكن لا بد من التذكير أن زيادة الإنتاج في قطاعي الصناعة والزراعة تحتاج إلى النهوض في قطاعات أخرى يعتمد عليها هذان القطاعين، وخاصة قطاع النقل الذي يحتاج بشكل أساسي إلى المشتقات النفطية المنخفضة الكلفة وكذلك القطاع المصرفي الذي سنتعرض له أدناه.

وبالنسبة لزيادة الإنتاج في القطاعات جميعها وفي كل المحافظات، هناك أولوية لتعزيز حلقات الترابط ضمن القطاعات نفسها وفيما بينها، وأولوية لتوفير مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية ومن المحروقات والطاقة، وأولوية لتشغيل الطاقات المعطلة على حساب إقامة طاقات جديدة. ولا يجب التقليل من أهمية استغلال الأصول المعطلة (التي ازدادت إلى حد كبير خلال الأزمة)، ويمكننا هنا الاستفادة من تجربة الدنمارك الناجحة في الثمانينيات من القرن الماضي.

وأخيراً، وفضلاً عن الأولويات أعلاه، فإن زيادة الإنتاج تخلق في الاقتصاد قنوات استثمارية إنتاجية جديدة ستغني عن المضاربة في سوق القطع وسوق العقار وعن الاستثمار في القطاعات الريعية الأخرى.

الصناعة في القطاعين العام والخاص

هناك دور أساسي ومباشر لكل من القطاعين العام والخاص الصناعيين لزيادة الإنتاج وتحريك الاقتصاد، وذلك من خلال رفع مستوى مؤسساتهما الإنتاجية وتخفيض كلفها. لكن القطاعين يعانيان ضعفاً تنظيمياً داخلياً ويعملان دون طاقاتهما الإنتاجية بسبب تدني الكفاءة والإدارة، وبسبب حجم الدمار والعقوبات التي أثرت عليهما. فبالنسبة للقطاع العام الصناعي هناك حاجة للإفراج عن حقيقة أدائه، وإعطائه المزيد من الاستقلالية في القرار، وإفساح المجال لمجلس الشعب والإعلام والمجتمع المدني للتدقيق في أدائه، بهدف زيادة إنتاجه وإنتاجيته وتقليص كل من كلفه واستنزافه للمال العام، إلى أن يتم تخصيصه في وقت لاحق.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فهناك حاجة لتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي بعيداً عن الاستثمار الريعي، والاحتفاظ باستثماراته داخل البلد، ووقف كل من احتكاراته وتحالفات مؤسساته الكبيرة مع الأقوياء في السلطة، وحاجة لرفع أداء مؤسساته الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من خلال تنظيمها إدارياً واعتمادها على التكنولوجيا الرقمية الحديثة. وهذه مهام تقع على عاتق القطاع الخاص نفسه بالتعاون مع غرف الصناعة، وليس على الحكومة التي اعتاد مطالبتها دائماً بالدعم والمساعدة، متغاضياً عن مسؤوليته هو في تحقيق هذه الأهداف، كما يجب تطبيق قيم الشفافية والمساءلة على نشاطه مثلما نطالب بتطبيقها على نشاط القطاع العام.

سياسات تحفيز الإنتاج

ومن جهة السياسات لتحفيز الإنتاج، على الحكومة تحسين مناخ الاستثمار، بما فيه تقليص البيروقراطية وتخفيض كلفة الأعمال وتوفير مستلزمات الإنتاج وحوامل الطاقة، وأن يكون لتحسين مناخ الاستثمار أولوية تفوق أولوية منح الإعفاءات الضريبية والجمركية السخية التي نص عليها قانون الاستثمار الجديد (القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٢١) وتعديلاته، وإزالة الرسوم الجمركية على المدخلات ورفعها على الكماليات، وبالوقت نفسه إعادة التوازن للإطار الاقتصادي الكلي، والتصدي لاقتصاد الحرب وأمرائه.

كما على الحكومة تعديل وتفعيل قانون التشاركية، القانون رقم ٥ للعام ٢٠١٦ (استعداداً لمرحلة إعادة الإعمار)، وترميم ما أمكن من البنى التحتية، ورفع حجم ومستوى الحماية الاجتماعية خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة، والاستمرار بالسماح للمصدرين بالاحتفاظ بمبالغ صادراتهم، مع مكافحة التصدير الوهمي والبحث عن أسواق جديدة، وإقامة المناطق التصديرية على الحدود البحرية والبرية بالتشارك مع القطاع الخاص، وزيادة إنفاق الدولة الاستثماري على حساب إنفاقها الجاري مع مكافحة الهدر والفساد في كلا الإنفاقين، والسعي لاستعادة رؤوس الأموال والعقول والخبرات التي هاجرت (من خلال تحسين المناخ السياسي ومناخ الاستثمار)، وتسهيل إجراءات الاستيراد عن طريق المصارف وشركات الصرافة.

ومن الضروري التنسيق بين السياسات المالية والتجارية والنقدية، بحيث تتولى الأولى تحفيز الإنتاج والاستثمار، وتتولى السياسة النقدية لجم تبعات السياسات المالية والتجارية التضخمية، وذلك من خلال استخدام سعر الفائدة وغيرها من الأدوات المتوفرة لديها في الوقت الحاضر.

وأخيراً على الحكومة توجيه الجهود والأموال نحو المشاريع الإنتاجية ذات الأولوية، مجمدة مشروع ماروتا سيتي وملغية مشروع باسيليا سيتي الممتد على مساحة ٨٩٧ هكتاراً ما بين محافظتي دمشق وريف دمشق، كما هناك حاجة أن تقسح الحكومة المجال للتدفق الحر للمعلومات حول الوضع الاقتصادي والمعيشي الحقيقي، والإفصاح عن سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، حتى يستطيع المواطن والصناعي والتاجر مناقشتها من جهة، والتصرف بمقتضى ما يتم الاتفاق على تفاصيلها.

التوجيه الصحيح للتمويل

وبالنسبة للسياسة المصرفية والمصارف، هناك حاجة أولاً لتوجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية أعلاه دون القطاعات الريعية، وثانياً إعطاء أولوية لتمويل حوامل الطاقات المتجددة والطاقات الإنتاجية المعطلة، وثالثاً زيادة التمويل في المناطق المهمشة وفي الريف، ورابعاً توجيه القطاع الخاص المصرفي لوضع التمويل التنموي هدفاً قبل هدف الربح، والقطاع العام المصرفي لزيادة كفاءة تشغيله، وخامساً تقليص سياسة سحب السيولة من السوق من خلال رفع القيود على السحب النقدي بالعملة المحلية والعملات الأجنبية، وسادساً تحرير سعر الحوالات القادمة من الخارج، وسابعاً السعي لزيادة التمويل الطويل الأجل من خلال تعديل وتفعيل قانوني التمويل العقاري (القانون رقم ١٥ لعام ٢٠١٢) والتأجير التمويلي (القانون رقم ٨٨ لعام ٢٠١٠)، كما من خلال إقامة صناديق الاستثمار، وثامناً توسيع نشاط مؤسسة ضمان القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتاسعاً معالجة الديون المتعثرة لدى المصارف، وعاشراً تعزيز الدفع الإلكتروني، وأحد عشر تحسين إدارة المخاطر في المصارف الخاصة والعامة. ويقع عبء المقترحات أعلاه على كل من الدولة والمصارف نفسها والمصرف المركزي.